الأنباء
السبت 23 فبراير 2013

### «الخارجية الأميركية»: كيري سيكون لديه الكثير ليقوله ويستمع إليه عندما يزور القاهرة قريباً

# مصر: عشرات الآلاف يتظاهرون في جمعة «محاكمة النظام»

تظاهرات بورسعيدية استمرت في جمعة «محاكمة النظام» امس (ا.ب)

القاهرة ـ وكالات: تظاهر عشرات الآلاف من المصريين بميدان التحرير وبالميادين الرئيسية في عدد من المحافظات مطالبين بإسقاط النظام.

ووصلت إلى ميدان التحرير بوسط القاهرة عدة مسيرات انطلقت من مناطق مختلفة بالعاصمة المصرية امس تحت شعار مليونية محاكمة النظام مطالبين بإسقاط النظام ورحيل الرئيس المصري محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، معتبرين أن مرسي فشل في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير وأنه يعمل فقط من أجل جماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها.

كما انطلقت مسيرة من ميدان السيدة زينب إلى دار القضاء العالي حيث مكتب النائب العام بوسط القاهرة لتلتقي مع مسيرات فرعية وصلت إلى هناك حيث يحتشد بضعة آلاف مطالبين بمحاكمة قتلة المحتجين بمحافظة بورسعيد الشهر الفائت والبالغ عددهم 46 شخصا وقتلة المتظاهرين السلميين خلال التظاهرات التي شهدتها البلاد. وردد المتظاهرون هتافات «الشعب يريد إسقاط النظام ويا اللي ساكت ساكت ليه خدت حقك ولا إيه ويسقط يسقط حكم المرشد».

وفي السياق ذاته، قال مصدر حقوقي بمحافظة بورسعيد (شمال شرق البلاد) إن أعدادا كبيرة من كبار السن انطلقوا في مسيرات بعدة مناطق في المحافظة حاملين أواني الطهي وبدأوا في الطرق عليها، موضحا أن المشهد يعيد إلى الذاكرة ما فعله أهالي المحافظة خلال العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على بورسعيد عام 1956. كما قطع مئات من شباب القوى والحركات الثورية بمدينة المحلة الكبرى (بمحافظة الغربية شمال غرب القاهرة) شارع البحر الرئيسي وأضرموا النار بإطارات سيارات ووضعوا الحجارة مرددين هتافات تطالب بإسقاط النظام.

وقال مصدر بالمحلة الكبرى ليونايتد برس انترناشونال إن عددا من المحتجين هاجموا سيارات لقوات الأمن التي تراجعت لتأمين مركزي شرطة المحلة أول وثان ومبنى مجلس المدينة.

في نفس السياق تظاهر عشرات من المحتجين على حكم مرسي أمام منزل الأخير بمحافظة الشرقية مطالبين إياه بالرحيل. وأبلغت مصادر متطابقة بمحافظة الشرقية (شمال شرق القاهرة) يونايتد برس انترناشونال أن عشرات من المواطنين يتظاهرون أمام منزل مرسي في منطقة ڤيلات الجامعة في مدينة الزقازيق (مركز محافظة) مرددين هتافات ارحل ارحل ويسقط حكم المرشد.

إلى ذلك، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند إن وزير الخارجية الأميركي جون كيري سيكون لديه الكثير ليقوله ويستمع إليه عندما يزور القاهرة في غضون أسبوعين.. حيث سيلتقي مع الرئيس محمد مرسي والكثير من الجماعات المختلفة في مصر.

وأضافت أن واشنطن تأمل أن يكون هناك حوار واسع النطاق في مصر يجلس فيه جميع الأطراف معا لحل شواغلهم وشكاواهم بالطرق السلمية من خلال الحوار، مشيرة إلى أن بلادها لديها مخاوف شديدة حول أعمال العنف التي حدثت في إطار الاحتجاجات، وخاصة العنف الجنسي ضد المرأة، مشيرة إلى أنه غير مقبول تماما في أي بلد.

جاء ذلك في رد المتحدثة على سؤال خلال المؤتمر الصحافي للوزارة حول تقييمها لتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر في الفترة الاخيرة.

وفيما يتعلق بالمشاورات بين مصر والولايات المتحدة في هذا الصدد، قالت نولاند إن السفارة الأميركية في القاهرة تشارك بشكل يومي في جهود تقودها السفيرة آن باترسون في محاولة للتحدث مع جميع الأطراف في مصر لتشجيعهم على العمل مع بعضهم البعض.

وحول ما إذا كانت المظاهرات والاحتجاجات تمثل عقبة أمام العملية الديموقراطية في مصر، قالت نولاند: «على العكس، وسواء كنا نتحدث عن مصر أو أي بلد آخر على هذا الكوكب، وبصراحة فإننا نؤيد حق الاحتجاج السلمي بصفته إحدى الوسائل للمواطنين للتعبير عن أنفسهم لحكومتهم.. ولكن الاحتجاج يجب أن يتم بالطرق السلمية، ويجب على الحكومة من جانبها أن تلتزم ضبط النفس والسلمية في ردها عليه».

وفي ردها على سؤال بشأن ما إذا كان الرئيس محمد مرسي لديه القدرة على وقف أعمال العنف والاضطرابات في مصر، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند: «مرة أخرى، ستكون لدينا فرصة للحديث عن كل هذه القضايا، فوزير الخارجية ستتاح له الفرصة للحديث مع الرئيس مرسي نفسه قريبا، كما سيلتقي مع الكثير من الجماعات المختلفة في مصر عندما يكون هناك، وأعتقد أنه يتطلع لذلك».

وأضافت المتحدثة: «نحن نريد أن نرى المصريين يعبرون عن شكواهم سلميا.. كما نريد أن نرى الحكومة تتعاون مع أصحاب المصلحة عبر مختلف الأطياف في مصر لإيجاد حل لدواعي الإحباط والقلق».

وحول مطالبة صحيفة واشنطن بوست بالحديث مع مصر بشكل أكثر حدة وعدم الوقوع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه واشنطن من قبل في عهد مبارك دون طائل، قالت نولاند: «أعتقد أننا كنا واضحين تماما بشأن تطلعاتنا فيما يتعلق بالشعب المصري، ومشاهدة مصر تتطور ديموقراطيا وسلميا، والاستماع إلى أصوات جميع المصريين واحترام الدستور في ظل سيادة القانون.. ووزير الخارجية سيكون هناك خلال أسبوع ونصف الاسبوع وستكون لديه فرصة للتحدث مع الكثير من المصريين، وأنا متأكدة من أنه سيكون لديه المزيد ليقوله بشأن ذلك بنفسه».

### في اقتراع على 4 مراحل ينتهي في 27 يونيو

# مرسي يدعو المصريين لانتخاب مجلس النواب.. والمعارضة ترفض المشاركة ما لم تتم الاستجابة للضمانات المطلوبة

تظاهرات مناهضة للرئيس المصري بالأواني الفارغة في بورسعيد امس (ا.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: أصدر الرئيس المصري د.محمد مرسي تعديل القانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية كما أصدر قانون مجلس النواب، اضافة الى قرار جمهوري بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب على 4 مراحل اعتبارا من يوم 27 أبريل وحتى 27 يونيو.

وينص القرار على دعوة مجلس النواب الجديد للانعقاد في الساعة الحادية عشرة من صباح السبت الموافق 6 يوليو.

وستجرى عملية الانتخاب على 4 مراحل تشمل الأولى محافظات القاهرة والبحيرة والمنيا وبورسعيد وشمال سيناء وتنظم يومي 27 و28 ابريل المقبل على ان تجرى الإعادة اذا اقتضت الحاجة يومي 4 و5 مايو، وتشمل المرحلة الثانية محافظات الجيزة والإسكندرية وسوهاج وبني سويف وأسوان والسويس والبحر الأحمر والوادي الجديد وتنظم يومي 15 و16 مايو والإعادة يومي 22 و23 مايو، في حين تضم المرحلة الثالثة محافظات الدقهلية والقليوبية والمنوفية وقنا ودمياط والأقصر ومطروح وجنوب سيناء وتجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومي 2 و3 يونيو والإعادة يومي 9 و10 يونيو، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتشمل محافظات الشرقية والغربية وأسيوط وكفر الشيخ والفيوم والإسماعيلية وتجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومي 19 و20 يونيو والإعادة يومي 26 و27 يونيو.

من جانبه، قال د.عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة زعيم الأغلبية بمجلس الشورى: إن «مجلس النواب القادم سيكون بإذن الله متنوعا، وتصدح فيه كل الأصوات الوطنية، الإسلامية بكل تنويعاتها، واليمينية الليبرالية بكل اختلافاتها، واليسارية أيا كانت صراعاتها».

وأضاف العريان في تدوينة له على حسابه بموقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي «الجميع يدرك أهمية المرحلة وأن غياب صوته خطأ كبير وقد يكلفه غيابا طويلا عن المشهد البرلماني والحزبي والسياسي في مرحلة بناء مصر».

وتابع العريان «الذين يشفقون على تعدد الرؤى بين الأحزاب الإسلامية يتناسون أنها شاركت في الانتخابات السابقة بأكثر من قائمة، وتنافس مرشحون إسلاميون على المقاعد الفردية، ولم يؤثر ذلك على النتائج التي حصدوا فيها 76٪ من المقاعد، ولن يختلف الأمر كثيرا هذه الجولة في أقرب التوقعات»، على حد قوله.

في المقابل، أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير رفضها التام للدعوة لإجراء الانتخابات البرلمانية ودعت لمقاطعة هذه الانتخابات، معتبرة المشاركة فيها بأي صورة من الصور تخليا عن مبادئ الثورة وحقوق ضحاياها خاصة الشهداء والمصابين.

**العريان: مجلس النواب القادم سيكون متنوعاً وتصدح فيه كل الأصوات الوطنية**

**البرادعي: محاولة إجراء الانتخابات مع استمرار الاحتقان أمر غير مسؤول**

**صباحي: «الإخوان» تريد التعجيل بالانتخابات اقتناعاً منها بأنها ستحصل على ثلث المقاعد**

وأوضحت «الوطنية للتغيير» أن موقفها هذا يأتي إزاء رفض النظام الاستجابة لأي من مطالب جبهة الإنقاذ، ومبادرة حزب النور السلفي، خاصة ما يتعلق بإقالة النائب العام «غير الشرعي»، وتشكيل حكومة محايدة لإدارة الانتخابات، وكذلك حل جماعة الإخوان المسلمين، بحسب بيان للجمعية صدر امس.

من جانبه، اعتبر د.محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، والمنسق العام لجبهة الإنقاذ ان محاولة إجراء انتخابات مجلس النواب مع استمرار ما أسماه «الاحتقان المجتمعي وهشاشة مفاصل الدولة» وقبل التوصل الى توافق وطني هو أمر غير مسؤول، مؤكدا أن ذلك سيزيد الوضع اشتعالا.

وقال البرادعي في تغريدة على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إن الإصرار على الاستقطاب والإقصاء والقمع مع غياب الرؤية والإدارة والمصداقية والعدالة وتدهور أمني واقتصادي هو طريقنا الى الهاوية.

وأكد حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي أن «جماعة الإخوان» تريد التعجيل بإجراء الانتخابات البرلمانية اقتناعا منها بأنها ستحصل على ثلث مقاعد البرلمان المقبل.

وأضاف صباحي أن جبهة الإنقاذ لو قررت خوض الانتخابات النيابية في ظل أجواء تنافسية حقيقية وتوافر الضمانات التي تطلبها، فإنها ستحصل على ما يزيد على 50٪ من مقاعد البرلمان، وستكون الكتلة الأكبر داخله.

وقال حمدين صباحي إن قرار التيار بعدم الدفع بمرشحين لخوض انتخابات مجلس النواب القادم جاء نتيجة عدم استجابة السلطة القائمة للضمانات التي طلبها التيار من خلال «جبهة الإنقاذ» من أجل ضمان إجراء انتخابات نزيهة تكفل حرية الاختيار للمواطن المصري وتضمن مبادئ تكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين دون تفريق.

وشدد صباحي خلال لقائه سفير إيطاليا بالقاهرة موباريسيو مساري، والمبعوث الخاص السابق إلى الشرق الأوسط بمقر التيار الشعبي بالمهندسين على ضرورة توافر حزمتين من الإجراءات المباشرة وغير المباشرة التي تضمن سلامة الانتخابات المقبلة ونزاهتها.

وأوضح أن أبرز تلك الإجراءات تشكيل حكومة محايدة للإشراف على الانتخابات البرلمانية، وتشكيل لجنة فنية لتعديل المواد الخلافية بالدستور، ورد الاعتبار للقضاء وتمكينه من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية بواقع قاض لكل صندوق وإقالة النائب العام الحالي وتعيين آخر جديد عن طريق المجلس الأعلى للقضاء، ووضع مشروع جاد للعدالة الانتقالية من أجل القصاص العادل للشهداء ومن ثم البدء في المصالحة الوطنية لتهيئة الأجواء لانتقال سياسي على أسس ديموقراطية.

# «الجهاد» يؤسس الحزب الإسلامي ليخوض المنافسات البرلمانية بـ 29 مرشحاً

الإسكندرية ـ أ.ش.أ: قال أمين عام الحزب الإسلامي محمد أبو سمرة ان الحزب الذي أسسه تنظم الجهاد وما زال تحت التأسيس استفاد من نصوص مواد الدستور الجديد، معلنا عن عزم الحزم خوض المنافسات البرلمانية لانتخابات مجلس الشعب المقبلة من خلال 29 مرشحا ببضع محافظات رئيسية.

وأوضح أبو سمرة في تصريحات صحافية له أن المحافظات التي سيخوض بها حزب الانتخابات هي المحافظات التي توجد بها قواعد لتنظيم الجهاد ومنها (القاهرة، الإسكندرية، الشرقية، المنيا، الجيزة، الفيوم، بني سويف)، مشيرا إلى أن عددا من كوادر الجهاد لن تتمكن من خوض الانتخابات بسبب الأحكام القضائية الصادرة ضدهم بالإضافة إلى منع بعضهم من أداء الخدمة العسكرية بسبب انتمائه للتنظيم.

وأشار أبو سمرة إلى أن تلك العقبات التي يتعرض لها أعضاء الجهاد وغيرهم من ممثلي التيارات الإسلامية كانت من المفترض أن تحول دون خوض فلول النظام السابق للانتخابات إلا أن تفسيرات المحكمة الدستورية العليا اعترفت بالتحقيقات والأحكام المبنية على تحقيقات جهاز مباحث أمن الدولة المنحل، والذي خرجت ثورة الخامس والعشرين من يناير اعتراضا عليه. وأشار أبو سمرة إلى خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة بقوائم مشتركة مع أحزاب (الوطن، والبناء والتنمية) بالإضافة إلى قوائم أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، موضحا أنه خلال الأسابيع المقبلة سيتم الدمج بين الحزب الإسلامي وأحد الأحزاب المنتمية إلى تيار الإسلام السياسي.

وفرق أمين عام الحزب الإسلامي محمد أبو سمرة ما بين جماعتي (الإخوان والسلفيين) وتنظيم الجهاد، مشيرا إلى ان الإخوان المسلمين جماعة تسعى إلى الإصلاح طويل المدى على مدار عشرات السنين، بينما السلفية جماعة دعوية تسعى إلى التعريف بالسنن، وعلى الجانب الآخر وصف «الجهاد» بالتنظيم السياسي الثوري.

وأضاف أن «الجهاد» كان أول من دعا إلى ثورة حمراء باستخدام السلاح ـ في المجتمع المصري عام 1974، مبينا أن التجربة أثبتت أن المجتمع لا يؤمن بالثورات المسلحة.

وأشار أبو سمرة إلى أن برنامج الحزب يستهدف إقامة علاقات قوية مع جميع الدول الإسلامية; بما فيها إيران.

ولفت أبو سمرة إلى أن الحزب يسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية بوصفها دستور الدولة، إلى جانب عدم اعتراف «الجهاد» بالديموقراطية لأن بديلها الإسلامي هو الشورى; لأنه أوسع وأرحب من معايير الديموقراطية على حد وصفه.

**الشريعة الإسلامية**

وقال أبو سمرة ان الحزب الإسلامي يستهدف أن تكون مؤسسة الأزهر الشريف هي المرجعية والحكم والفيصل في جميع قضايا الدين، منتقدا حالة الضعف التي يمر بها الآن مدللا على ذلك بعدم تطبيق أي من الوثائق التي تبناها خلال الأزمات الجارية.

وعلى العكس مما يثار عن «أخونة الأزهر» ذهب أبو سمرة إلى أن الأزهر الشريف سيسيطر عليه جماعة الدعوة السلفية خلال السنوات المقبلة، مبينا أن جماعة الإخوان المسلمين غير منشغلة بأن يدخل أبناؤها جامعة الأزهر بعكس كليات القمة.

وعقب أبو سمرة على الخلافات بين الفصائل الإسلامية حاليا بأن السجال بين جماعتي الإخوان والسلف مسألة لا يمكن أن تتكرر في علاقة الإخوان بتنظيم الجهاد بسبب وضوح موقفهم على مدار السنين واستحالة المزايدة عما تعرضوا له من عمليات تصفية وسجن على مدار العقود الماضية.

## رسالة

### إلى وزير العدل ومجلس القضاء المحترمين

تعاقبت الأيام في دورانها ودخلت ثورة مصر المباركة عامها الثالث وأبناؤكم الفائقون والحاصلون على تقدير عام وتراكمي جيد جدا ودرجة الماجستير أو الدكتوراه يحدوهم الأمل في أن دياجير الظلم والقهر قد أفلت وأن العهد الجديد سيكون إن شاء الله إيذانا بميلاد فجر جديد يعيد إليهم حقوقهم في التعيين في الهيئات القضائية والتي غيبت في عهد ولى وانتهى بشروط ومبررات اجتماعية وسياسية وجنائية لا تمت إلى دين أو ضمير بأدنى صلة بل تصطدم مع دستور أقسمنا عليه بأغلظ الأيمان نص على أن العقوبة شخصية وأن المصريين في الحقوق والواجبات سواء كما تصطدم ـ وهذا هو الأهم ـ مع دستور السماء الذي لا تزيغ فيه الأهواء قالها في سمع الزمان وبأسلوب قصر وحصر (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وقال: (لا تزر وازرة وزر أخرى) وقال: (وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه) كما أن اختيار أقضى القضاة في الإسلام لم يكن يوما لقرابة أو أسرة أو جاه وإنما كان لكفاءتهم ونجابتهم، والأسمى أن كتاب ربنا الخالد سجل بمداد من نور قرابات الأنبياء عليهم السلام من الدرجة الأولى والتي لم تقصهم رغم عظم الكبيرة عن منصة النبوة الشامخة الخالدة الرائدة لا عن أية منصة نعتز بها كائنة ما كانت.

وفي رحاب ثورة مجيدة أظلت مصرنا الغالية أبناؤكم الفائقون لهم وطيد الأمل في كل من له صلة بمظلمتهم أن يعاد النظر في تلك الشروط التي غيبت الحقوق وضيعت العدالة وحرمت مصر من كفاءاتها التي كانت ومازالت في أمس الحاجة إليها لتنهض من كبواتها وعثراتها، وإن كنا لابد فاعلين فلتكن تحرياتنا على الشخص والشخص فقط إعمالا بدستور الأرض والسماء وحتى لا نضع الحواجز والموانع في طريق هذه الصفوة من أبنائكم متفوقي مصر بعد أن فتح الله لهم باب الأمل بتصريح معالي المستشار أحمد مكي وزير العدل بالموافقة على تعيينهم في الهيئات القضائية والذي نزل على قلوبهم بردا وسلاما بعد سنوات من التهميش والحرمان من أبسط حقوقهم في وطن يعتزون بالانتساب إليه لكنهم واثقون أن العدل وبعد بكاء مرير سيبتسم على أيديكم إن شاء الله وسيتبوأ الفائقون مكانتهم التي حرموا منها دون أدنى ذنب منهم آملين أن تسارع رئاسة الجمهورية في توفير الدرجات المطلوبة لتعيينهم وأملنا فيهم بعد الله كبير.

حفظ الله مصر قيادة وشعبا وإلى الأمام دائما في خدمة أوطاننا ومجد أمتنا.

● بقلم: محمد محمد مصطفى

# مصر: لا نعتزم إقامة علاقات مع أي طرف على حساب أمن الخليج

القاهرة ـ د.ب.أ: أكد وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو ان بلاده لن تقيم علاقات مع اي طرف على حساب أمن الخليج.

وقال عمرو في حديث خلال زيارته لموسكو للمشاركة في أعمال المنتدى العربي ـ الروسي مع وفد وزاري عربي لصحيفة «الحياة» امس إن القاهرة «لها محدداتها الثابتة للعلاقات وهي ملتزمة بها وتتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد وعدم القيام بأي أنشطة مذهبية في البلدان الأخرى، اضافة الى أمن الخليج الذي يعتبر من أولويات السياسة المصرية». وأضاف أن «أمن الخليج من أمن مصر»، مؤكدا أن القاهرة لن تقيم علاقات مع أي طرف على حساب أمن الخليج، ولن تسمح لأي جانب بالعبث بأمن الخليج.

في الشأن السوري، أكد وزير الخارجية المصري أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد للوضع في سورية، «لتجنيب البلاد كارثة كبرى، مؤكدا معارضة بلاده للحل العسكري». وتابع ان بلاده تسعى إلى «بلورة مبادرة تستند إلى فكرة تنسيق جهود رباعية مصر وتركيا وإيران والسعودية مع إضافة مبادرة رئيس الائتلاف السوري معاذ الخطيب بعد توسيعها ووضعها تحت رعاية الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي».

وقال «لن يكون هناك دور للرئيس السوري بشار الأسد في سورية الجديدة، وشدد على ضرورة ان يبدأ الحوار بين المعارضة وطرف حكومي يكون مقبولا».

وحول الاستيطان الإسرائيلي، قال وزير الخارجية المصري إن «الروس أكدوا خلال جلسات الحوار تمسكهم بموقفهم الواضح تجاه المسألة الفلسطينية ورفض النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وتطرق الحديث إلى ضرورة تنشيط دور الرباعية الدولية وألا تتحول إلى هدف، بل تكون أداة فعالة لإحياء عملية السلام».

يشار الى ان مفاوضات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية متوقفة منذ اواخر شهر سبتمبر ومطلع شهر اكتوبر عام 2010 على خلفية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.